PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Gornal Masr**
DATE:	**22-March-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Dolfinos Prepares to Pump Israeli Gas to Cairo**
PAGE:	**11**
ARTICLE TYPE:	**Competitors News**
REPORTER:	**Staff Report**

VANTAGE COMMUNICATIONS

TOTAL COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

«جورنال مصر» تكشف:

«شرق المتوسط» تستعد لضخ الغاز الإسرائيلى للقاهرة

فى الوقت الذى أعلن فيه المؤتمر الاقتصادى بمدينة شرم الشيخ عن حزمة من الاتفاقات بلغت 25 اتفاقا مختلفا لإنشاء محطات طاقتها الإنتاجية تفوق 45 ألف ميجا وات، أكد موقع «ذا ماركر» الاقتصادى الإسرائيلى، أن شركة «دولفينوس» القابضة المصرية توصلت إلى إتفاق لشراء الغاز الطبيعى المستخرج من حقل «تمار» البحرى الإسرائيلى بقيمة لا تقل عن 1.2 مليار دولار، مشيراً إلى احتجاجات الشارع الإسرائيلى العارمة التى اندلعت خلال السنوات الأخيرة احتجاجاً على تصدير الغاز لمصر.

وأضاف الموقع الإسرائيلى أنه بموجب الاتفاق سيتم تصدير الغاز عبر خط أنابيب بحرى قديم تم تشييده قبل نحو عشر سنين تديره شركة غاز شرق المتوسط التى كانت تشرف على صفقة غاز طبيعى مصرية إسرائيلية مجمدة حاليا.

فبعد أن كانت مصر تبيع الغاز سابقا لإسرائيل ضمن اتفاق مدته 20 عاما فى صفقة انهارت وتعطلت منذ عام 2012 وتحديدا بعد أشهر من هجمات المتشددين على خط الأنابيب فى سيناء المضطربة، ما دفع شركة شرق المتوسط إلى مقاضاة الحكومة المصرية للحصول على تعويضات، إلا أن إسرائيل تحولت اليوم من مستورد للغاز إلى مصدر محتمل للطاقة فى الفترة الأخيرة، خاصة بعد الاكتشافات البحرية فى حقول «تمار» الذى يبلغ حجم احتياطاته 280 مليار متر مكعب من الغاز، وحقل «ليفياثان» الذى تقدر احتياطاته بنحو 520 مليار متر مكعب.

ويقع حقل «تمار» للغاز الطبيعى المكتشف عام 2009 فى البحر المتوسط على بعد 50 ميلا غرب حيفا على عمق 1700 متر تحت سطح البحر، الأمر الذى يجعل خبراء الحدود الدولية يؤكدون أن الحقل يقع فى المياه الاقتصادية المصرية الخالصة.

وكان شركاء فى حقل «تمار» قد أكدوا إنهم وقعوا صفقة مدتها سبع سنوات مع شركة «دولفينوس» القابضة المصرية وهى شركة تمثل عملاء تجاريين وصناعيين غير حكوميين من القطاع الخاص المصرى، تنص على بيع 5 مليارات متر مكعب من الغاز على الأقل فى أول ثلاث سنوات، فى حين أكدت مصادر أخرى فى قطاع الطاقة الإسرائيلى أن إجمالى الكمية المصدرة قد يزيد على ثلاثة أضعاف هذا الرقم وفقا لحجم الطلب من مصر التى تعانى أزمة فى الطاقة.

وكانت شركتا بريتش جاز البريطانية ويونيون فينوسا الإسبانية الشركاء الأجانب فى مصنعى إسالة إدكو ودمياط قد أجروا اتصالات بشركة نوبل إنرجى وديليك الإسرائيلية صاحبة امتياز حقل تمارا الإسرائيلى، لاستيراد غاز طبيعى لحسابها وتسييله فى محطتى الإسالة التابعة للشركتين فى إدكو ودمياط للوفاء بالتزاماتها فى مجال التصدير، وسيتم التسييل عبر خط الأنابيب الممتد بالفعل بين مصر وإسرائيل وهو ما يسهل مراحل التنفيذ حال الاتفاق عليه.

لكن الغريب فى الأمر أن هناك معوقات إدارية وتشريعية فى مصر ترتبط بعدم السماح للقطاع الخاص باستيراد الغاز للمصانع من الخارج أما فى التعديل المقترح لقانون المعاملات الاقتصادية المطروح حاليا فلن يعطى للحكومة الحق فى رفضها تعطيل رغبة مصنعى الإسالة فى استيراد الغاز من إسرائيل أو غيرها.

وأبدت الشركتان بريتش جاز ويونيون فينوسا رغبتهما فى وقف إجراءات إقامة دعوى تحكيم دولى ضد الحكومة المصرية نتيجة توقف مصنعها فى دمياط فى حال توفير الغاز اللازم لإعادة تشغيل المصنع سواء من خلال استيراد الغاز من إسرائيل أو إيجاد بدائل اخرى.

لكن الأكيد أن هناك فجوة بين حجم الإنتاج والاستهلاك فى مصر نتيجة توقف عمليات تنمية حقول الغاز الجديدة نتيجة ارتفاع تكلفة إنتاج الغاز مقابل تثبيت الحكومة سعر الغاز للسوق المحلية وعدم السماح للشريك بتصدير حصته.

وكان وزير الطاقة والمياه سلفان شالوم قد أعلن سابقاً أن الحكومة الإسرائيلية تدرس تصدير الغاز الطبيعى لمصر رغم رفض قطاعات الرأى العام المصرى بذلك، والتأكيد بأن خط الغاز المشترك مملوك لشركة غاز المتوسط وليس للحكومة المصرية ما يشير إلى أن الحكومة الإسرائيلية تتعامل مع توجه الشركتين بإيجابية وبما ينعكس على توجهات الأمن القومى الإسرائيلى.

ووفقاً لمراقبين إسرائيليين فإن تشغيل خط تمارا سيضمن استقلال إسرائيل فى قطاع الطاقة، وأن مخزون إسرائيل من الغاز يكفى لمدة طويلة وسيحولها لبلد مصدر للطاقة بعد أن كانت مستوردا لها، رغم أن هناك تيارًا داخل الحكومة الإسرائيلية لا يرى أى سبب لرفض الطلب المصرى إذ أنه سيدعم العلاقات المصرية الإسرائيلية وسيكون له تداعيات مباشرة فى ملفات التعاون الاقتصادى وخاصة فى ملف الكويز بين البلدين.

وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية أصدرت قراراً يحدد نسبة التصدير المسموح بها للتصدير بناء على قرار المحكمة بحوالى 40% من مخزون الحقول الإسرائيلية، والاحتفاظ بـ60% لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلى.

وهناك فى إسرائيل بالفعل بعض المعارضين لتصدير الغاز للخارج عموما وليس لمصر، خاصة وأن القرار سيحرم الكنيست من حق اتخاذ القرار وطالب المعارضون بنقض قرار الحكومة بشأن توصيات لجنة شيشنسكى التى شكلت لبحث ملف الغاز وقدمت توصيات عديدة فى هذا الإطار والاحتكام لقرار المحكمة العليا فى هذا الصدد.